

## الاعتراف

✓ بقلم: جاسم العبد الله - كاتب عربي

منذ فترة مرت بإحدى قرانا القريبة من مدينة القامشلي برفقة أحد الأصدقاء الكرد لنقوم سوياً بزيارة اجتماعية تخصنا معاً فقد أشار صديقي إلى آثار كتابته بلون أزرق مكتوبة على أحد الجدران، فسألني هل تستطيع أن تقرأ هذه الكتابة لم استطع طبعاً لأنها لم تكن واضحة أبداً، فقال لي أنها (لا للبيشمركة)، خجلت كثيراً، توقفت عن الكلام، ساد صمت القبور داخل السيارة، بلعت ريق الذي أصبح أنشف من الناشف، سعد الدم إلى رأسي، أدركت أن وجهي صار كالليمونة، إنها تربية البعث، بعثنا الموقر، تربية مخجلة أنانية عنصرية مدروسة بوعي عنصري وشوفيني هدام لكل القيم الأخلاقية، إنها تربية إنكار الآخر وصهره في البوتقة العربية ومسحه من الوجود دون إبقاء أي أثر له لكي لا يقوم له قائم يوماً ما، لذلك لا يسعني إلا أن اعتذر من الإخوة الأكراد و أتمنى أن يكونوا مدركين للحقيقة ولا يلومون أحداً من إخوانهم العرب الأبرياء من كل السياسات العنجهية البغيضة، ربما يقول قائل إنها يا صديقي لا تقارن بالقبور الجماعية أو حلبجة أو الأنفال أو صب الينابيع بالبيوتون وترك الناس تموت عطشا في أغنى بلاد العالم ماءً أو بدفن الأحياء في باطن الأرض دون أي وازع للضمير الإنساني، أقول نعم هذا الفكر الهدام هو سبب كل هذه المصائب والكوارث التي تعرضت لها شعوب المنطقة وخاصة الإخوة الكرد، نعم انه الفكر الذي لا يعترف بأحد ويعتبر صاحبه مالك للأرض والناس وما هو في باطن الأرض وكل الناس عبيد عنده وهذا فتح جروحاً لم تكن موجودة سابقاً بل عمق هذه الجروح لكي لا تندمل أبداً، تبقى شعوب المنطقة تعادي بعضها وأصحاب الفكر الهدام يسيطرون على الوطن ها هنا ندفع ثمن عنجهيتهم وتخلفهم وحقدهم على الآخر البريء الذي لا حول ولا قوة له، ونعتذر لحين زوال آثار الظلم والكره الذي ربوا أجيالاً كاملة عليها، لكي نفهم ونحضر الفكرة الأساسية والتي هي (لا للبيشمركة)، البيشمركة هم الفدائيون عن الشعب الكردي وعن القيم والأخلاق النبيلة وعن الأعراض والأرض والشرف، ولم يسجل التاريخ أنهم اعتدوا على أحد حتى أولئك الذين اخطئوا سابقاً بحقهم و أظن هذه هي خصال النبلاء، وحسب اعتقادي وما عرفه لولا البيشمركة لما كان هناك شعب كردي الآن، بالمختصر المفيد: إنهم يدافعون فقط ولا يهجمون، فلماذا دق الأسفنين بين أبناء الوطن الواحد والعيش المشترك منذ مئات السنين وجعل الناس أعداء لبعضهم البعض رغم أن كل الديانات السماوية السمحاء تتادي بالخير والسلام لكل البشر وعدم التفرقة بين أحد ( لا فرق بين عربي و أعجمي إلا بالتقوى )، لماذا نتجاهل الحقيقة ونناقض ونغدر بغيرنا من أجل مصالح لا قيمة لها أمام القيم الإنسانية النبيلة الخيرة وما نادى بها الرسول الأكرم.

## سوريا بحاجة إلى جهود

## كل أبنائها المخلصين

✓ بقلم: سردار بدرخان

من المعروف أن حزب البعث قد عقد مؤتمره الأخير في ظل ظروف إقليمية ودولية استثنائية، سماتها الأساسية هي التغيير، الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما جاء المؤتمر بعد انهيار أعتى الأنظمة دكتاتورية ودموية في كل من أفغانستان والعراق على يد قوات التحالف الدولي، وحرب عالمية منظمة على الإرهاب.

لقد بات واضحاً للقاصي والداني من خلال متابعة الأحداث في السنتين المنصرمتين، بأن السلطة السورية التي ترسم سياستها فئة من المستفيدين والمستأثرين بثروات البلاد، لا يروق لها بشكل من الأشكال أن تشهد المنطقة تحولاً لصالح جموع المواطنين، خشية أن تنتقل تلك العدوى إلى مزرعتها!، فتترك آثارها السيئة على مناصبهم ونفوذهم وحساباتهم في البنوك الأجنبية، ذلك كي لا يتم توزيع الثروة الوطنية لأصحابها الحقيقيين، ألا وهو الشعب. فسعت بكل ما تملك من قوة مالية وسياسية ونفوذ إلى التدخل في الشأن العراقي عبر دعم ما تسمى بـ (المقاومة) بغية إطالة أمد انشغال قوات التحالف الدولي في العراق، وعرقلة التجربة الديمقراطية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ليس محبة بأهل العراق ولا بالعروبة التي تتباكي عليها السلطة ليل نهار، وإنما حرصاً منها على الحفاظ على موقعها في السلطة بدمشق، وكي لا يصبح العراق نموذجاً لنظام ديمقراطي يحتذى به في المنطقة، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن المجتمع الدولي قد أجمع ووحد كلمته لمحاربة الإرهاب العالمي والإطاحة بالأنظمة الشمولية الدكتاتورية في العالم أيضاً ليس محبة بالشعوب المستضعفة المغلوبة على أمرها، لأن هذه الشعوب كانت تكتوي بنار طغيان أنظمتها المستبدة على مرأى ومسمع منه منذ عشرات السنين، أي قبل أحداث سبتمبر الإرهابية بعقود، بل كانت بعض الأطراف الأساسية من هذا المجتمع الدولي ترعى وتساند هذه الأنظمة وتدعمها بكل وسائل الديمومة والبقاء ضد شعوبها...! ولكن، بعد أن دق ناقوس الخطر بانتقال العنف والإرهاب إلى بلدانها بدعم من هذه الأنظمة الدكتاتورية، بدأت اليوم العمل على تصفية أصدقاء الأمس وقبرهم...!! فهي تبحث عن مصالحها أولاً، وعن أمن شعوبها وبلدانها من خطر الإرهاب ثانياً.

توجهت أنظار المجتمع الدولي نحو سوريا بعد تدخلها السافر في الشأن العراقي وعرقلتها للعملية

ثبت عليهم الجرم، فلا ضير، بل ومن الضرورة أن يلاقي أولئك الضباط قصاصهم العادل.

ليس من المعقول أن تتخلى هذه الفئة المتحكمة بثروات البلاد التي استباحتها منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، عن السلطة طواعية وبيسر وسهولة، حيث لا يمكنها أن تقبل بتداول السلطة بناءً على انتخابات حرة نزيهة، ولا تردع إلا تحت ضغط الجماهير ونضالها العادل في سبيل حقوقها وحرّياتها التي حرمت منها دون وجه حق طيلة هذه السنين. ومن هنا، تتضح مدى جسامة المسؤولية التي تقع على عاتق القيادات السياسية الوطنية للعمل على توجيه الشعب توجيهاً صحيحاً في هذه المرحلة لإنقاذ الشعب والوطن من الأزمة الراهنة وتجنب الأخطار المحدقة بنا جميعاً، كما نعتقد بضرورة تضافر جهود كل الوطنيين الخيرين في البلاد من أجل الانتقال السلمي الديمقراطي التدريجي نحو الديمقراطية، عبر فتح باب الحوار مع كافة القوى الوطنية والشخصيات المستقلة أينما كانت مواقعها، داخل السلطة أو خارجها، لتجنب حدوث حالة فراغ أمني محتمل، والتي إن حدثت، فإنها سوف تكلف شعبنا غالياً، ففقتضي الحكمة قراءة الواقع قراءة صحيحة، وتوجيه طاقات الشعب كلها في خدمة قضيته توجيهاً دقيقاً وصائباً.

من اللافت للنظر على الصعيد الوطني الكردي بأن الحراك السياسي الكردي ضعيف إذا ما قورن بالمطلوب منه في هذه الظروف الدقيقة، لأننا حقاً نعيش مرحلة جديدة، بل نحن على أعتاب مرحلة خطيرة من تاريخ سوريا... فيتطلب من قادة الحركة الوطنية الكردية الذين يتوقف مصير شعبهم على قراراتهم أن يعوا خصوصية المرحلة المقبلة ويدرسوها بعمق من كل جوانبها ليتخذوا بصدد القرار المناسب التي تعود بالفائدة على شعبهم الكردي وشعبهم السوري الذي نحن جزء منه، وفق محاكمات سياسية عقلانية مرنة، دون الركون لأحلام طوباوية فارغة وشعارات براقة تدغدغ عواطف ومشاعر بسطاء الناس من أبناء شعبنا، والتي تتترك آثاراً سلبية على مستقبلنا جميعاً... من هنا، تأتي أهمية العمل والتنسيق مع باقي القوى الوطنية السورية من خلال إقناعها بعدالة قضية شعبنا المظلوم والمغبون، والإقرار بوجوده دستورياً كثاني قومية في البلاد وحل قضيته ديمقراطياً في إطار وحدة البلاد. وحتى يكون شعبنا مهيباً للمرحلة المقبلة، لا بدّ أن تكون الحركة السياسية الكردية مهياً لها أيضاً، فيقع على عاتقها أولاً رص صفوفها وتوحيد كلمتها من خلال تشكيل مرجعية كردية مشتركة، تضم ممثلين عن كافة الأحزاب الكردية وبعض الشخصيات الوطنية، لتتمكن هذه المرجعية من قيادة نضالات شعبنا السلمية من أجل حقوقه القومية المشروعة، وتخرج الحركة الكردية من قوقعتها وعزلتها كي تنفتح على محيطها

السياسية الجارية فيها، وتضاعفت تلك الضغوط بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد رفيق الحريري التي حدثت في عهد وصاية وهيمنة أجهزة المخابرات السورية على الساحة السياسية اللبنانية، واتهام لجنة التحقيق الدولية لمسؤولين سوريين كبار بالتورط في عملية الاغتيال سابقة الذكر، فوقعت السلطة السورية بين ضغط الخارج المكثف والمتزايد يوماً بعد يوم، وعزلة دولية إضافية إلى عزلتها عن المجتمع السوري الذي يعاني من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة جراء سريان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وغياب القانون وهيمنة الأجهزة الأمنية على مفاصل حياة المواطن وغياب هيئات المجتمع المدني التي دفنها حزب البعث منذ سيطرته على السلطة عام ١٩٦٣م، وتجاهل الوجود الكردي في البلاد والشطب على قضيته العادلة عبر ممارسة سياسة الصهر والتذويب بحقه... الخ، فطرح قيادة حزب البعث في مؤتمره الأخير مشروعاً وهمياً للإصلاح، مفصلاً على مقاسات أهل الحكم ولا يتعدى في جوهره عن ذرّ الرماد في العيون، لإيهام بسطاء الناس بأن مسيرة الإصلاح والتحديث قد بدأت، وكان الشعب قد قطف ثمارها البانعة لو لم تتأمر عليها إسرائيل وأمريكا التي تكيد بشعبنا ووطننا نتيجة مواقفه العربية المشرفة المدافعة عن كرامة الأمة...!! ولكن حقيقة الأمر ليست هكذا، فالسلطة السورية لم ولن تقوم بأية خطوة جادة في هذا الشأن من تلقاء نفسها، ولا تبدو في الأفق أية بوادر تؤكد نية النظام القيام بإجراءات ميدانية عملية نحو الانفتاح والإصلاح الحقيقي وتفهم معاناة الشعب الذي يفترض به أن يساهم في رسم سياسة بلاده ومستقبل أطفاله دون وصاية من أحد، لأنه ليس بقاصر حتى يفكر الآخرون نيابة عنه، وينصبوا عليه حكماً نيابة عنه. وما الوعود الجوفاء التي نسمعها منذ أكثر من خمس سنوات في هذا المجال سوى تنقيس لاحتقان الشعب وامتصاص لغضبه وكتبته الدفين، وإطالة لأمد استغلاله وحرمانه من حرياته الأساسية المنصوص عليها في لوائح حقوق الإنسان والشرعة الدولية.

أما بصدد موقف السلطة من التعاطي مع لجنة التحقيق الدولية، فيبدو واضحاً أنها تماطل، وتختلق الحجج والأعداء لعدم مثول المشتبه بهم من المسؤولين السوريين أمامها. وبموقفها هذا، فإنها تقامر بمصير الشعب السوري قاطبة وتعرضه لأخطار جسيمة، لتفقد البلاد إلى نفق مظلم ومصير مجهول. إن المصلحة العليا للبلاد تقتضي تنفيذ القرار الدولي ١٦٣٦ الصادر عن مجلس الأمن والتعاون الكامل غير المشروط مع تلك اللجنة، فإن لم يكن السوريون المشتبه بهم متورطين في عملية اغتيال الحريري، فإنهم سوف يعودون إلى ديارهم سالمين غانمين، وإن

نفسها العائق الرئيس أمام تحقيق الشعارات التي ترفعها.

ولذلك فإن هذه الأنظمة لا يمكن أن تنظر إلى العمل الفكري، إلا من الزاوية التي يبرر فيها وجودها، ويدافع عن أكاذيبها الإيديولوجية.

وكانت هذه المعاناة سبباً أساسياً في إلهاء الناس عن الاهتمام بقضاياهم المصيرية، كما أثرت تأثيراً سلبياً، وأدت إلى نوع من الاغتراب والابتعاد عن استحقاقات المرحلة الراهنة ومتطلباتها الآنية والمستقبلية.

وإن التطورات والتغيرات التي تجري في المنطقة والعالم بأسره اليوم وانتشار مفاهيم النظام العالمي الجديد والعولمة، ودخول البشرية إرهابات هذا النظام منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، أخذت عملية جديدة من الإنتاج الثقافي في التدفق. ولم تمض سنوات قليلة إلا وكان المتقف في معظم أرجاء المعمورة يجد نفسه أمام مرحلة استحقاقات جديدة ومتطلبات جمة.

مما لا شك فيه إن من تلك الاستحقاقات والواجبات التي تقع على عاتق المفكرين والمتقنين نزع العباء الدينية والقومية عن الحكام الجائرين، والحكم عليهم من خلال البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية وموقفهم من احترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، قبل كل شيء، وتعريتهم وإظهارهم على حقيقتهم، وكذلك إبعاد الجهلة وأيتام الثقافة عنهم، كون المتقنين والمبدعين هم الضمير الواعي المعبر عن الحالة الشعبية، ومهمتهم بالتالي، هي تقديم إيضاحات جديدة كل يوم على صعيد العلم والفكر والمعرفة، وطرح ما هو لازم لواقعهم ومجتمعهم، للوصول إلى تفاهم وطني راسخ وتعزيز التفاعل بين تيارات الرأي وقوى الحركة الديمقراطية المتعددة، وتحرير الوعي العام والفردي معاً من خطر الإلغاء والشطب وإقصاء الآخر المختلف.

إن الفكر المبدع والمحصن والمنتج لا ينمو إلا في الوسط الاجتماعي الطبيعي الملائم الذي تتوافر فيه حرية التعبير، وينعتق من الكبت والقمع بمختلف أنواعه.

كما يجب على المبدعين والمتقنين الاهتمام بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشخيصهم لعوائق الانتقال إلى الديمقراطية، مع التأكيد على عدد من الآليات الكفيلة بتسهيل هذا الانتقال، وأهمها آلية الوفاق والحوار الوطني المؤسسي بين كافة مكونات المجتمع، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وحرية انتقال الأفراد والأفكار، واعتماد مبدأ الحوار والقبول بوجود رأي آخر، كما يجب التأكيد على أهمية تعزيز استقلال القضاء، وضرورة الاهتمام بالانتخابات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وإزالة العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة أو أية شرائح اجتماعية

السوري، وتعمل على مَدّ جسور الثقة والمحبة والاحترام مع كافة القوى والأحزاب الوطنية السورية لتحقيق غد ينعم فيه الجميع بالمساواة والحرية، غد يسري فيه القانون على الجميع سواسية دون تمييز أو استثناء، غد يشعر فيه كل السوريون بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية بأنهم للوطن، وأن الوطن لهم.

إن الحراك السياسي المطلوب في المناطق الكردية، هو عينه الحراك المطلوب في كافة أرجاء سوريا، حيث يتطلب برأينا خطاباً سياسياً مترناً من المرجعية الكردية المرتقبة، تتمسك فيه بحقوق شعبنا الأساسية من جهة، واحترام خصوصية ووجود باقي مكونات الشعب السوري من جهة ثانية، عبر السعي المتواصل لعقد لقاءات سياسية جماهيرية تشرف عليها أطراف إعلان دمشق بعد توسيعها كي تصبح الممثل الوحيد للمعارضة السياسية السورية، تدعو إليها كل الوطنيين السوريين الذين يهمهم شأن بلادهم للمساهمة في إبداء آرائهم وتبيان وجهات نظرهم بمطلق الحرية، مهما كانت تلك الآراء مخالفة أو متقاربة مع الخط السياسي للمعارضة السورية، والعمل على نشر الوعي الديمقراطي وثقافة حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وتحرير نفي وإقصاء الرأي الآخر، والدعوة المستمرة إلى التفاهم والحوار، فبسيادة منطق الحوار، تتقارب الآراء وتتمازج، ويتم التوصل إلى تقاطعات عديدة تصب في محصلتها في خدمة الصالح العام. إننا نعلم بأن هذا الطريق شاق وطويل، ويحمل الكثير من المصاعب والمخاطر، ولكنه الطريق الوحيد الذي يوصل شعبنا السوري إلى بر الأمان والحرية...

## المتقف والحلاقة الجديدة

### بين الفكر والواقع

✓ بقلم: سلمان بارودو

إن قوة الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية لا تكمن في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الغائبة فعلاً، والتي يمكن أن يقبلها الجمهور، أو أن يرفضها، وإنما في أكاذيبها، الأيديولوجية وإنجازاتها المزيفة، التي تقدمها لتبرير وجودها على رأس السلطة القمعية، وهي أكاذيب، تستند إلى شعارات وطنية وقومية أو دينية عامة خادعة، إلى غير ذلك من الشعارات الجذابة.

لكن إن حياة الدكتاتوريات العسكرية والإقطاعية أو العشائرية، أو المذهبية، مرتبطة في حقيقة الأمر بقضية على غاية من الأهمية: وهي أن تبدو أنها ملتزمة حقاً بهذه الشعارات، لأنها من دون ذلك، لن تجد ما تقوله في دعاياتها الثقافية، حتى إذا كانت هي

